الاهداف الفرعية، اهمها ما يلي:

□ **التنظيم والنشاط السياسي**: في غياب امكان فوري لاجراء انتخابات للبلديات، يجب تمكين العناصر والشخصيات المعتدلة، التي تعارض الارهاب وتؤيد المفاوضات بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، من تشكيل تنظيمات سياسية مراقبة. وانه لأمر حيوي تشجيع نشاطات الاشخاص والمجموعات التي تحمل مثل هذه الآراء وتعميق الحوار الدائم معها، وفي الوقت عينه مواصلة الصراع ضد عناصر الارهاب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتغيير السياسة في هذا الاتجاه، سيساعد، في المستقبل، في خلق قاعدة اجتماعية وسياسية للمفاوضات السياسية.

□ **التنمية الاقتصادية**: يجب العمل من اجل التنمية الاقتصادية للمناطق [المحتلة] كمصلحة اسرائيلية، وليس فقط كجزء من موضوع انساني عام لتحسين نوعية الحياة. والتنمية، كمصلحة اسرائيلية، تهدف الى تقليل ارتباط المناطق [المحتلة] باسرائيل في مجالات العمالة، والانتاج، والاستهلاك، بكل النتائج السلبية التي تسببها لاسرائيل ولسكان المناطق. وهذا يحتم انتهاج سياسة ليبرالية في مجال الترخيص للمصانع، بما فيها تلك التي قد تتنافس مع مصانع اسرائيلية تسوّق سلعها في المناطق [المحتلة]، وازالة القيود على الصادرات للبلدان التي هي، ايضاً، محط انظار الصادرات الاسرائيلية، واقامة هيئات تمويل محلية ومن ضمنها مصرف، والسماح بتدفق الاموال من مصادر دولية الى المناطق، حتى لو تم الامر بواسطة الحكومة الاردنية. واذا احتل هدف فك الارتباط مع المناطق [المحتلة] الاهمية المنسوبة اليه هنا، فسيكون لاسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] مصلحة مشتركة في تنفيذ «مشروع مارشال صغير وقصير الامد» لانماء اقتصاد المناطق [المحتلة]، بتمويل من الولايات المتحدة [الاميركية]. ووفقاً للفحوصات الاولية التي تمت، فالمقصود هو ميزانية استثمار بمقدار ٥٠٠ مليون دولار في السنوات الثلاث الاولى.

□ **تقليص حاد في حجم الادارة المدنية**: يجب تقليص عدد المستخدمين الاسرائيليين في الادارة المدنية الى الحد الادنى لبضع عشرات من المناصب التي تمارس الرقابة والاشراف فقط. وهذا الموضوع يجب ان يحسم بشكل أحادي الجانب، وسيكون بمثابة التجسيد الملموس للتغيير في السياسة والغايات. ويجب مواصلة الجهد للعثور على مرشحين مناسبين ومعتمدين يكونون على استعداد لان يأخذوا على عاتقهم ادارة البلديات الثلاث التي يديرها، حالياً، ضباط من الادارة العسكرية.

□ **القانون والقضاء**: للحيلولة دون التعسف في القضاء، ومن اجل ضمان رقابة على التشريع بواسطة الاوامر [العسكرية]، يجب ان تقام في يهودا والسامرة وغزة محكمة عسكرية للاستئناف، وتعيين لجنة عامة، برئاسة احد قضاة المحكمة العليا سابقاً، مهمتها النظر في الاوامر المقترحة من جانب الحاكم العسكري، وتقديم وجهة نظرها بهذا الشأن الى وزير الدفاع.

□ **توسيع صلاحيات السلطات البلدية**: تعتبر الادارة البلدية، اليوم، اطار التعبير السياسي الصرف لسكان المناطق، ويجب السعي نحو توسيع صلاحيات السلطات البلدية (التعليم والصحة والاقتصاد)، حيث ان تلك الصلاحيات محدودة جداً الآن، وفقاً للقانون الاردني والقانون المصري، وكذلك يجب العمل على توسيع التخوم القضائية لهذه المجالس المحلية والبلدية.

□ **الاستيطان**: ان موضوع الاستيطان في المناطق ليس مجالاً حساساً جداً في العلاقات بين اسرائيل والسكان في المناطق [المحتلة] فقط، بل انه موضع خلاف شديد داخل الجمهور في دولة اسرائيل وبين اسرائيل والدول الصديقة لها في الاسرة الدولية. ولهذا السبب يجب على اسرائيل ان تجمد تنفيذ كل مشاريع التنمية للاستيطان اليهودي ـ ما عدا المشروع المتعلق بترسيخ وانماء الاستيطان في غور الاردن وشمال البحر الميت وغوش عتسيون. كذلك يجب الغاء كل الامتيازات الخاصة للمقيمين في يهودا والسامرة ومنح هذه الافضلية لقرى ومدن التطوير [داخل المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨].